مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي

ميثاق خيرالله جلود

مدرس مساعد/قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية

مستخلص البحث

بالرغم من أن العراق يمثل جزءاً من دول الخليج، إلا أن اختلاف الأيديولوجيات الحاكمة، كانت دوما العائق المباشر أمام الاندماج بين العراق ومحيطه الخليجي، لكن المتتبع للشأنين العراقي والخليجي، يعرف أن وجود العراق ضمن المنظومة الخليجية سيجعل هذا التكتل الإقليمي من أهم التكتلات في الشرق الأوسط، بل سيكون هذا التكتل له تأثير عالمي بالغ، إلا أن كل ذلك مرهون بمدى جدية قيادات الطرفين العراقي والخليجي.

ومن هنا فان مستوى تنامي العلاقات العراقية– الخليجية يبقى مرهونا بالسياسة التي يتبناها العراق تجاه دول الخليج ومدى تقبل دول الخليج لهذه السياسة، كذلك جدية دول الخليج العربي في التعاطي مع العراق المعاد تشكيل نظامه السياسي وفق رؤى وآليات جديدة.

مقدمة

إن تنامي أو انحسار العلاقات العراقية– الخليجية لا بد وان يكون له انعكاسات، لا تقتصر بتأثيراتها على الطرفين العراقي والخليجي فحسب، بل يتعدى تأثيرها إلى دول المنطقة، كما أن وجود ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط في المنطقة يجعل العلاقات العراقية– الخليجية شأن تعنى به الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فان محاولة استشراف المستقبل المنظور لهذه العلاقات من الممكن أن يوفر انطباعات أولية كنوع من أنواع التحسب لبناء سياسة خارجية مدروسة لكلا الطرفين.

بالرغم من أن العراق يمثل جزءاً من دول الخليج، يشاركها الدين والانتماء والعادات والتقاليد، إلا أن اختلاف الأيديولوجيات الحاكمة، وريبة بعض دول الخليج من العراق

خاصة عندما يمتلك أسباب القوة، فضلا عن توجهات العراق، كانت دوما العائق المباشر أمام الاندماج بين العراق ومحيطه الخليجي، لكن المتتبع للشأنين العراقي والخليجي، يعرف أن وجود العراق ضمن المنظومة الخليجية سيجعل هذا التكتل الإقليمي من أهم التكتلات في الشرق الأوسط، لابل سيكون هذا التكتل له تأثير عالمي بالغ حيث سيسطر على السياسة النفطية في العالم، إلا أن كل ذلك مرهون بمدى جدية القيادات السياسية في العراق ودول الخليج في التعاطي مع الاندماج المنشود، ودور النخب العراقية والخليجية في إيجاد صيغ واقعية لدفع العلاقات بين الطرفين الى وضعها الطبيعي، ومن هنا جاء هذا البحث ليسلط اهتمامه على المسارات المحتملة لسير هذه العلاقات، مع الأخذ بعين الاعتبار دروس الماضي القريب. وقد تم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

1- التطورات المعاصرة في العلاقات السياسية العراقية- الخليجية (1921- 1990).

2- العلاقات السياسية العراقية- الخليجية من أزمة الخليج حتى الاحتلال الأمريكي للعراق (1990- 2003).

3- العلاقات السياسية العراقية- الخليجية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

4- إمكانية انضمام العراق الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الدوافع والمعوقات.

5- إمكانية تطور العلاقات السياسية العراقية- الخليجية.

1- التطورات المعاصرة في العلاقات السياسية العراقية- الخليجية (1921-1990).

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وظهور الدول الخليجية كدول مستقلة خلال فترات متعاقبة من القرن الماضي؛ بدءاً بالمملكة العربية السعودية عام 1926 (مملكة نجد والحجاز وملحقاتها)، مرورا باستقلال الكويت عام 1961، وانتهاءً باستقلال باقي دول الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني عام 1971[1]، كانت السعودية والكويت مفتاح تحسن أو توتر العلاقات العراقية- الخليجية وذلك لاعتبارات عدة؛ أهمها الحدود المشتركة وطبيعة العلاقة العراقية- الكويتية، فضلا عن السطوة السعودية الواضحة على باقي دول الخليج، لذا فان أي دولة تريد بناء علاقات متميزة مع دول الخليج لابد وان تضع

المملكة في حساباتها، وهذا الأمر ينطبق على العراق بالرغم من انه جزء من الخليج جغرافيا وتاريخيا وحضاريا.

خلال العهد الملكي في العراق (1921– 1958) كان جل العلاقات العراقية– الخليجية مع المملكة العربية السعودية والكويت، وقد اتسمت هذه العلاقات بالتذبذب المستمر لأسباب سياسية واجتماعية عدة، منها الخلافات العشائرية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، فضلا عن مشكلة تحديد جنسية القبائل القاطنة على الحدود المشتركة بين العراق والسعودية، وقد بقيت الأوضاع كما هي إلى الرابع والعشرين من شباط/ فبراير 1930، عندما وقع الملك فيصل الأول (1921– 1933) والملك عبد العزيز بن سعود (1902– 1953) معاهدة صداقة، نتج عنها تبادل التمثيل الدبلوماسي، وتنظيم الحدود والتعهد بمنع الاعتداء بين العشائر[2]، وأعقبها في نيسان/ابريل 1936 توقيع الدولتين على معاهدة الإخوة العربية والتحالف، وكانت ذات طابع دفاعي مشترك، وفي أيار/مايو 1938 عقدت معاهدة ثالثة بينهما تتعلق بتبعية العشائر بين البلدين، كما تم الاتفاق على إدارة المنطقة المحايدة بينهما، وكذلك تنظيم شؤون الرعي وموارد المياه. وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات لم تصل بمستوى العلاقات بين البلدين إلى الحد الطبيعي الذي يتناسب والروابط التاريخية والاجتماعية بينهما، إلا أن عقد الأربعينيات من القرن الماضي شهد بوادر تحسن في العلاقات بين البلدين، فقد تمت عدة زيارات رسمية بينهما، أهمها زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى المملكة العربية السعودية في نيسان/ابريل 1940، والتي تم خلالها التوقيع على عدة اتفاقيات[3].

كان توقيع حلف بغداد عام 1955، سببا في توتر العلاقات مجددا، وبخاصة بعد وصف السعودية العراق بأنه "**حلقة ضمن حلقات المخططات الاستعمارية في المنطقة**"[4]، لكن محاولات التقارب بين البلدين عادت بعد فترة وجيزة؛ بهدف عزل مصر بعد تبنيها للنهج القومي في عهد الرئيس جمال عبدالناصر (1954–1970)، ويبدو أن هذا التقارب كان برعاية أمريكية[5]، لذلك قام العاهل السعودي الملك سعود بن عبدالعزيز (1953– 1964) بزيارة إلى بغداد في أيار/مايو 1957، أعقبتها زيارة فيصل الثاني (1939–1958) ملك العراق إلى السعودية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وقد صرح الملك سعود بن

عبدالعزيز خلال تلك الزيارة بفائدة حلف بغداد للعراق في تغيير مفاجئ في سياسة المملكة تجاه الحلف[6].

وبعد تغير النظام في العراق في الرابع عشر من تموز/ يوليو 1958، وبالرغم من الريبة السعودية من توجهات الحكومة العراقية في أيامها الأولى، إلا أن الانفراج في العلاقات استمر بنفس الوتيرة السابقة، غير أن السعودية كانت قلقة من تزايد النفوذ الشيوعي في العراق، ومنذ حزيران/ يونيو 1960، توترت العلاقة بين البلدين مجدداً بسبب التأييد السعودي للكويت بعد المطالبة العراقية بالأخيرة، لكن هذا الموقف تغير قليلا بعد تفاقم الخلاف بين السعودية والأردن من جهة، والجمهورية العربية المتحدة من جهة ثانية، بشأن الموقف من أحداث اليمن عام 1962، فشهدت تلك المدة عقد اتفاق الطائف في أواخر آب/ أغسطس عام 1962، لتحقيق الوحدة العسكرية بين السعودية والأردن، وقد رغبت السعودية بانضمام العراق، فجرت اتصالات سعودية– أردنية مع العراق، لكن العراق لم يستجب لطلب الانضمام لهذه الوحدة؛ بسبب أوضاعه الداخلية، وعدم اتفاق الرؤى مع القيادتين السعودية والأردنية[7]. وبهذا يمكن وصف العلاقات في هذه الفترة بأنها شبه جامدة، لكنها لم تصل إلى مرحلة القطيعة.

أما فيما يخص الكويت فلم تكن العلاقات العراقية– الكويتية طبيعية إلا في فترات محدودة، فقد برزت قضية الحدود سنة 1932، عندما طالبت بريطانيا العراق بترسيم الحدود مع الكويت لاستكمال متطلبات انضمامه الى عصبة الأمم، لكن الموضوع لم يحسم، وفي عام 1939 بدأت المطالبة العراقية بالكويت، وتبلور الأمر عندما صرح عدد من أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي برغبتهم في الانضمام الى العراق، وقد برزت القضية من جديد عندما وقعت بريطانيا اتفاقية مع أمير الكويت حصلت الأخيرة بموجبها على الاستقلال سنة 1961، وقد أثارت هذه الاتفاقية حفيظة العراق، وأراد الزعيم عبدالكريم قاسم (1958– 1963) التحرك عسكريا لضمها، غير أن الموقف العربي والدولي المعارض حال دون ذلك. وفي عهد الرئيس العراقي عبدالسلام محمد عارف (1963– 1966) شهدت العلاقات

العراقية الكويتية تطوراً مهما بعد اعتراف العراق بدولة الكويت إلا أن قضية الحدود استمرت دون حسم[8].

بعد تموز/يوليو 1968 وتغير النظام في العراق، كانت العلاقات العراقية– الخليجية جيدة حينا ومتوترة أحيانا كثيرة، لكن ذلك لم يمنع العراق من التحرك الرسمي صوب بلدان الخليج العربي؛ من خلال تبادل عدة زيارات، منها زيارة قاسم المفتي سفير العراق في الكويت، الذي قام بجولة خليجية حمل خلالها رسائل من رئيس الجمهورية احمد حسن البكر (1968– 1979) في أيلول/سبتمبر من عام 1968، مؤكدا أن العراق يهدف إلى الحفاظ على عروبة الخليج، أعقبتها زيارة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع حردان عبدالغفار التكريتي، في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1968، وقد وصفت الصحف السعودية آنذاك الزيارة، بأنها جاءت "**لتوحيد الصف العربي**"، وجولة أخرى للتكريتي في أوائل نيسان/ابريل 1969، كما اخذ العراق يتحرك باتجاه وضع صيغة للأمن في الخليج العربي، وفي الدور الذي يجب أن يضطلع به العراق، خاصةً بعد تصاعد النفوذ الإيراني المدعوم من جانب الولايات المتحدة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941–1979)، على اثر الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971، حيث كان العراق يرغب بالتفاهم مع السعودية لوضع صيغة عملية لذلك، غير أن السعودية كانت تشترط على العراق قبل البحث في أي موضوع يتعلق بأمن الخليج، حل المشكلات الحدودية العالقة بين البلدين أولاً[9].

في تلك الفترة اتخذ العراق خطوات اقتصادية وكمركية واسعة بهدف الانضمام إلى محيطه الخليجي، أبرزها تشجيع التبادل التجاري وإقامة شركات تصدير واستيراد برأسمال مشترك، والتعاون في حقل النقل البحري وصيد الأسماك، وتكوين مصارف مشتركة، وإعفاء التمور العراقية المصدرة إلى دول الخليج العربي من الرسوم المفروضة عليها، وإعفاء أبناء الخليج من سمات الدخول الى العراق، غير أن وجهة النظر الخليجية تجاه العراق بقيت تحمل الكثير من الريبة بسبب تنامي دور ونفوذ العراق الإقليمي، وتطور علاقاته مع الاتحاد السوفيتي السابق[10]، لكن الخلافات العراقية– السعودية برزت بشكل أوضح، على اثر تنامي قدرات العراق العسكرية بعد الأسلحة التي حصل عليها من الاتحاد السوفيتي عام 1972[11]، كذلك لتوجهات العراق القومية التي بدأت تأخذ صداها بين أبناء الخليج،

وهذا ما بدا واضحاً عندما بعث الرئيس البكر في الحادي عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 1973 رسائل إلى الملوك والرؤساء العرب، على اثر حرب أكتوبر، وخرجت الصحف العراقية في اليوم التالي بمضامين تلك الرسائل في عناوين بارزة، بينما اكتفت بإشارة صغيرة إلى الرسالة الموجهة إلى العاهل السعودي، وفي اليوم ذاته نشرت صحيفة الثورة على الصفحة الأولى مقالاً بعنوان: "**الأموال العربية تساهم في صنع طائرات الفانتوم الأمريكية**"، في إشارة إلى دول الخليج[12]، ومما زاد التوتر بين العراق ودول الخليج، ما حصل في اجتماع الدول العربية المنتجة للنفط يوم السابع عشر من تشرين الأول /أكتوبر 1973 في الكويت، حيث كان العراق قد تقدم بمشروع في هذا الاجتماع يقضي بتأميم حصص الشركات الأمريكية، غير أن المشروع العراقي واجه رفضاً قاطعاً من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، واكتفى المجتمعون باتخاذ قرار يقضي بتخفيض تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بنسبة (5٪) مع رفع الأسعار التجارية للنفط الخام بنسبة (17٪)، بحيث أصبح السعر المعلن للنفط الخام حوالي (33) دولارا للبرميل[13]، فصدرت المقالات تلو المقالات في جريدتي "الجمهورية" و"الثورة"، منددة بما تمخض عنه هذا الاجتماع. وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات العراقية– السعودية تتدهور، والخلاف يستحكم، توقفت الحملات الصحافية على السعودية فجأة، وبدأت فترة هدوء، ومن ثم اتبعت بحوار، وإذا بالرئيس العراقي صدام حسين (1979– 2003) وكان نائباً لرئيس الجمهورية وقتها، يشير في اجتماعات مجلس التخطيط العراقي إلى ضرورة التعاون مع السعودية، حيث لم تمض فترة إلا وبدأت علاقاته بالملك فهد بن عبدالعزيز (1982– 2005) تتطور عندما كان ولياً للعهد، لذلك زار بغداد عام 1974، فرد صدام حسين الزيارة عام 1975[14].

بعد عام 1975 برزت ظروف عربية ودولية جديدة كان لها آثارها المباشرة على استمرار العلاقات الجيدة بين البلدين، كما طرأت تغييرات على السياسة الخارجية السعودية بعد اغتيال الملك فيصل بن عبدالعزيز (1964–1975) في نيسان/ ابريل 1975، فقد اتجهت العلاقات بين البلدين إلى أجواء التفاهم والوفاق في العديد من المجالات، لذا نجحت السعودية في التوسط بين العراق وسوريا عند قيام الأخيرة بقطع مياه نهر الفرات عن العراق أوائل عام 1975، بالمقابل أوقف العراق انتقاداته العنيفة للسياسة السعودية، كما تم في

نيسان/ابريل 1975 التوقيع على اتفاقية تثبيت الدعامات النهائية للحدود بموجب ما نصت عليه الاتفاقيات السابقة بين البلدين وخلال المدة (1975- 1978) تعددت زيارات المسؤولين بين البلدين، لتتوسع بعد تسلم الملك خالد بن عبدالعزيز (1975-1982) عرش السعودية، فقد اتسمت سياسة السعودية في عهده بالانفتاح على العراق، وبعد اندلاع الحرب العراقية _ الإيرانية (1980-1988) وقفت دول الخليج الى جانب العراق (في الحدود التي لا تستفز إيران)، فقدمت له خلال سنوات الحرب حوالي (30) مليار دولار[15]، لكن الملاحظ أن الدعم الخليجي للعراق أثناء الحرب لم يكن بعيدا عن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ولاسيما بعد سقوط الشاه[16]، كذلك فان الدعم الخليجي للعراق كان انعكاسا للاندماج العراقي في كثير من المؤسسات الخليجية فقد اشترك العراق مع دول الخليج في (17) مؤسسة اقتصادية وإعلامية وثقافية خلال المدة (1968- 1981)[17].

يمكن القول أن هذا الانسجام لم يكن حاصلا لاتفاق الرؤى العراقية- الخليجية، وإنما لتوحد المصالح في تحجيم طموحات إيران في المنطقة، وهذا ما بدا واضحا بعد مرور عدة أشهر على اندلاع هذه الحرب، إذ سارعت دول الخليج إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولولا ظروف الحرب لما استطاعت الحكومات الخليجية أن تؤسس هذا التكتل الإقليمي وتستبعد العراق من عضويته بسهولة[18]. وبعد انتهاء الحرب كان المنطق يدعو الى انسجام وتوافق عراقي- خليجي، إلا أن الذي حدث كان عكس ذلك بالضبط ويبدو أن ذلك التنافر لم يكن ببعيد عن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي وهذا ما بدا جليا أثناء أزمة الخليج (2 آب 1990).

2- العلاقات السياسية العراقية- الخليجية من أزمة الخليج حتى الاحتلال الأمريكي للعراق (1990- 2003)

بعد انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية، كان العراق يرى أن من واجب دول الخليج أن تقدم له دعما ماليا لإعادة الأعمار، لأنه واجه طموحات إيران التي كانت ستؤثر أيما تأثير على دول الخليج، خاصة وان العراق خرج من هذه الحرب مدمراً ومثقلاً بالديون، ثم جاء الانخفاض الكبير في أسعار النفط أواخر الثمانينيات ليشكل سبباً في بروز أزمة مع

الكويت[19]. لقد كان العراق يدفع سنوياً ديوناً بمقدار (8.9) مليار دولار، لدول الخليج حصة منها، وفي الوقت نفسه كانت الكويت فضلا عن الإمارات والسعودية ينتجون النفط خارج حصتهم في الأوبك، وقد كان السعر الرسمي للبرميل المقرر في الأوبك (منظمة الدول المصدر للنفط) هو (18) دولار للبرميل، وبسبب هذه الزيادة في الإنتاج وصل سعر البرميل قبيل الأزمة إلى (7) دولارات، وقد قدرت موارد العراق من النفط سنة 1990 حسب سعر الأوبك بـ (16) مليار دولار، وبحساب ديون العراق السنوية وحاجة العراق سد الكفاف وإلغاء المشاريع التنموية يكون العجز في ميزانيته (4.5) مليار دولاراً سنوياً، هذا في حال (18) دولار للبرميل، فكيف إذا ما وصل سعر البرميل إلى (7) دولارات؟[20]. فكان ذلك بمثابة كارثة اقتصادية للعراق الذي عبر في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد للفترة (28– 30 أيار/مايو 1990)، عن استيائه من هذه السياسة، وفي أثناء المدة (30 أيار/ مايو– 26 حزيران/يونيو 1990)، قام نائب رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي بعدة زيارات لدول الخليج العربي لإقناعها بالعدول عن هذه السياسة[21]، ونتيجة لهذه الجهود عقد في جدة اجتماع بين وزراء نفط العراق والكويت والسعودية والإمارات خلال الفترة (10– 11 تموز / يوليو 1990)، وقد تم فيه التعهد بالالتزام بحصص الأوبك، إلا أن وزير النفط الكويتي صرح في السادس عشر من تموز/يوليو أن هذا الاتفاق صالح لمدة شهرين فقط، وان بلاده غير ملتزمة بالحصة المقررة بعد ذلك، أخيرا تبنت السعودية مبادرة لحل الأزمة فعقد اجتماع في جدة في الحادي والثلاثين من تموز/ يوليو لكن هذا الاجتماع لم يسفر عن شيء أيضا. ولم تجد الجهود العربية والدولية حلاً لاحتواء هذه ألازمة، وحصل اجتياح القوات العراقية للكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990[22].

وقفت دول الخليج إلى جانب الكويت وشاركت في الجهد الحربي ضد العراق بعد أن بدأت العمليات الحربية للولايات المتحدة وحلفائها في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير 1991 من أراضيها، ولاسيما المملكة العربية السعودية، وبعد إخراج العراق من الكويت وتدمير بناه التحتية خلال أربعين يوما من القصف الجوي المكثف، دفع العراق ثمنا ماديا ومعنويا باهظاً، ووافق على التوقيع على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبهذا دخلت

العلاقات العراقية– الخليجية في مرحلة من القطيعة، خاصة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، كما أسهمت دول الخليج في إحكام قبضة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي (قرار مجلس الأمن المرقم 661)[23]، أيضا قدمت دول الخليج الدعم اللوجستي للطيران الأمريكي لفرض حضر الطيران على العراق، ولاسيما الكويت والسعودية والبحرين[24]، وللإنصاف لم تكن هنالك خيارات أمام الدول الخليجية لفرض إرادتها، لذا فضلت أن تسير ضمن الإستراتيجية الأمريكية المتبعة تجاه العراق، المتمثلة بالعقوبات الدولية، والسعي إلى إضعافه وتدمير بناه التحتية[25]، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت دوما تؤكد لدول الخليج أن العراق ما يزال يحتفظ بقدراته العسكرية وكانت هذه المعلومات تدفع دول الخليج الى الريبة من توجهات العراق[26]، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة استخدمت ورقة التهديد العراقي لدول الخليج، لدعم وجودها في السعودية، وهناك أمثلة عديدة على ذلك، منها ما حصل في تشرين الأول/أكتوبر 1994، عندما زعمت الولايات المتحدة أن العراق دفع بوحدات عسكرية تجاه الحدود مع المملكة العربية السعودية والكويت مما أتاح للولايات المتحدة نشر قواتها في القواعد العسكرية في السعودية، كرد فعل على التهديد العراقي المزعوم[27]. وفي خضم القطيعة حدث انفراج بسيط في مسار العلاقات العراقية– الخليجية، بعد منتصف تسعينيات القرن الماضي، كنتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم مع منظمة الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء)، وبالرغم من هذا الانفراج إلا أن العلاقات العراقية– الخليجية لم تتقدم تجاه التحسن المطلوب لعوامل تتعلق بدور الولايات المتحدة في إبقاء الفتور في هذه العلاقات، وأخرى تتعلق باختلاف السياسات بين الطرفين[28]، إذ ذهبت قطر وعمان الى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق، أما دولة الإمارات فقد حاولت الفصل في تعاملها بين الشعب العراقي والحكومة العراقية، أما السعودية والكويت والبحرين، فقد بقوا على موقفهم من العراق، لكن هذا الاختلاف لم يمنع دول الخليج من التأكيد على سلامة العراق ووحدة أراضيه في أكثر من مناسبة، ففي دورته الستين المنعقد في (7– 8 ايلول/سبتمبر 1996) أكد المجلس الوزاري لدول الخليج على ذلك، كما طالبت دول الخليج دول جوار العراق بعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية[29]. غير أن العلاقات بقيت من الناحية العملية مجمدة حتى عام 2002،

عندما تم فتح مركز عرعر الحدودي المغلق بين البلدين منذ آب/أغسطس 1990، أمام حركة التجار، وخلال السنوات الـ 12 (1990- 2002) كان قد أعيد فتح مركز عرعر بين الحين والآخر للسماح للحجاج العراقيين بالدخول إلى السعودية[30].

لقد شكل العراق منذ العام 1990 ظل العراق يشكل محور انشغال النظامين الإقليميين الخليجي والعربي، وما يستتبعه ذلك من علاقات مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في المنطقة. من خلال محاولة إيجاد صيغة لحل الوضع العراقي، ووفق هذا الإطار، يمكن الولوج في الحديث عن المبادرة القطرية[31] لرفع الحظر عن العراق التي تم الإعلان عنها خلال مشاركة وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني في فعاليات ندوة "**مستقبل العلاقات الكويتية- العراقية**" للفترة من (13- 15 أيار/مايو 2000) في الكويت، التي نظمتها لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة الكويتي، بالتعاون مع مركز الدراسات الإستراتيجية المستقبلية بجامعة الكويت، بمشاركة نخبة من الشخصيات السياسية والفكرية والأكاديمية من الكويت وخارجها. وقد بدأت المبادرة القطرية تؤتي ثمارها أو بمعنى آخر تدخل حيز التنفيذ العملي حين تمت مناقشتها على هامش اجتماعات الدورة السادسة والسبعون للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقدت اجتماعاته بالرياض أواخر عام 2000، حيث أكد البيان الختامي على ضرورة السعي لرفع المعاناة الإنسانية عن الشعب العراقي، وقد تمحور الطرح القطري بشكل أساس، من خلال الدعوة إلى إعادة تطبيع علاقات دول الخليج مع العراق وخصوصاً الكويت، مع الإشارة إلى خطر الوجود الأجنبي في الخليج[32]، وبالرغم من أن المبادرة القطرية كان من الممكن أن تكون مدخلا لإعادة ترتيب العلاقات العراقية _الخليجية إلا أن العراق لم يكن متجاوبا مع المبادرة، فضلا عن حدوث هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 والتي جعلت الولايات المتحدة تعد العدة لغزو أفغانستان والعراق، وبالتالي توقفت كل المبادرات في انتظار ما سيؤول إليه وضع العراق بعد التصريحات الأمريكية التي رافقت الهجمات على برجي التجارة، وبالتالي أصبح ضرب العراق أمراً وشيكا.

3- العلاقات السياسية العراقية- الخليجية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

بعد وقوع أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، تعرضت دول الخليج العربي وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية إلى حملة ضغوط أمريكية كبيرة تدعو إلى تغيير المناهج الدراسية وإجراء إصلاحات واسعة في البلاد تنسجم مع المصالح الأمريكية، فكانت دول الخليج تمر بمرحلة من التوجس من ردة الفعل الأمريكية بعد الهجمات التي تعرضت لها (استهداف برجي التجارة) لذا انخرطت دول الخليج في التحضيرات الأمريكية لاحتلال العراق، فوضعت أراضيها ومياهها وأجوائها لصالح إنجاح الغزو الأمريكي الذي اكتمل في التاسع من نيسان/أبريل 2003[33]، وخاصة قطر، والكويت التي انطلقت القوات الأمريكية والبريطانية من أراضيها، كما قدمت وقود بـ (350) مليون دولار للقوات الأمريكية، حسب ما ذكرته وزارة الطاقة الأمريكية، وبعد اكتمال الغزو بقيت خمس مواقع عسكرية على الأراضي الكويتية لإدامة الجهد الحربي، كما إن إدارة الحرب والمؤتمرات الصحفية للجيش الأمريكي الغازي كانت تعقد في قاعدة السيلية في دولة قطر[34]، إلا أن تورط الولايات المتحدة في حرب مدن كبدتها خسائر كبيرة، فضلا عن استحالة حسمها، جعل الأمور تتبدل، وبالذات فيما يخص مشروع الشرق الأوسط الكبير، والأحلام الإمبراطورية للولايات المتحدة، مما دفعها إلى تغيير سياستها المتبعة تجاه دول الخليج وبذلك تحمل العراق أعباء احتواء ردة الفعل الأمريكية، وإيقاف مشروعها التقسيمي تجاه المنطقة. وقد برزت ردود فعل خليجية متناقضة تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وأخذت السياسات تبنى على خلفية ملفات متشابكة أهمها التدخلات الإقليمية في العراق (دول الجوار)، فضلاً عن ملف المصالحة الوطنية العراقية، ورغم كل ذلك بقي الطرفان العراقي والخليجي لديهما دوافع لتوطيد العلاقات، وقد برز ذلك من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الطرفين وإعادة التمثيل الدبلوماسي؛ فقد عين العراق سفراء في كل دول الخليج، وبالمقابل عينت كل من الإمارات والكويت والبحرين سفراء لهم في العراق، ولم تنجح الولايات المتحدة بدفع المملكة العربية السعودية لفتح سفارتها في بغداد[35]، كما لم تثمر رغبة قيادات العراق الجدد في بناء

علاقات مميزة مع المملكة، خاصة وان مقر السفارة العراقية في الرياض فتح واستلم السفير غانم ألجميلي مهامه، حيث لم تتجاوب المملكة مع هذه التوجهات[36].

لقد بقيت المملكة العربية السعودية مترددة وغير متفاعلة مع الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الاحتلال الأمريكي، ففي زمن الحكومة المؤقتة برئاسة أياد علاوي، قام بزيارة السعودية أكثر من مرة، كما انه يملك علاقات واسعة مع أمرائها وبعض أجهزتها الحكومية، حيث لم تترجم هذه العلاقة على ارض الواقع بدعم حقيقي لحكومة علاوي، بالرغم من تناقل وسائل الإعلام في ذلك الوقت لخبر تأييد المملكة العربية السعودية للعراق، ودعمه اقتصاديا على شكل استثمارات، إلا أن شيئا من ذلك لم يحصل. ولم تتفاعل أيضا مع الرئيس غازي الياور، وازداد الأمر تعقيداً يترأس الحكومة إبراهيم الجعفري خاصة بعد قضية رفض المملكة استقبال الحجاج العراقيين، وما شهدته تلك الفترة من تصعيد إعلامي من قبل الإعلام الرسمي السعودي ضد الجعفري وحكومته، خاصة بعد الاقتتال الذي حصل في العراق في ذلك الوقت. كما قام السيد نوري المالكي رئيس وزراء العراق بزيارة المملكة السعودية في أوائل تموز/يوليو 2006 لبدء صفحة جديدة من العلاقات[37]، إلا أن زيارته لم تضع، حلولا للمسائل العالقة بين البلدين بالرغم من إعلان المملكة خلال المباحثات عن دعمها لمشروع المصالحة الوطنية سياسيا واقتصاديا، حيث أكد العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأن السعودية ستدعم العراق في شتى المجالات، فيما أكد المالكي انه اتفق مع القيادة السعودية لبدء إجراءات التمثيل الدبلوماسي، مؤكدا أن العلاقات العراقية– السعودية تؤسس إلى واقع جديد يخدم مصالح البلدين وشعبيهما، ويدعم مواقفهما المشتركة، كما قام العراق بدراسة مسودة اتفاقية (قدمها الجانب السعودي) لتحديد اطر التعاون المستقبلي بين البلدين وحسم ملف المعتقلين لدى الجانبين، في حين التقى برئيس الاستخبارات العامة السعودية الأمير مقرن بن عبدالعزيز، الذي أقام مأدبة غداء له وللوفد المرافق في قصر المؤتمرات في جدة، بحضور الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز[38]. وقد سبق للجانب السعودي أن قام بتسليم (16) عراقياً من المحكوم عليهم في السعودية كخطوة أولى باتجاه حسم هذا الملف، وتشير إحصائيات غير رسمية إلى وجود

(800) عراقي محتجزين في السعودية، فيما يصل عدد المعتقلين السعوديين في العراق نحو (100) معتقل[39]. ورغم كل هذه المعطيات لم تشهد العلاقات العراقية– السعودية تقدما ملموسا ولاسيما في الجوانب السياسية.

أما الكويت فبالرغم من تجاوبها مع بعض الملفات المعلقة بين الجانبين، إلا أن موقفها تجاه العراق مازال هشا ومبنياً على أساس هواجس الماضي، لذا فإنها رفضت إطفاء أو حتى تخفيض دينها المترتب على العراق[40]. وعلى عكس الموقف السعودي والكويتي، كان موقف الإمارات العربية المتحدة تجاه العراق الذي كان الأكثر وضوحا، فقد أطفأت مجمل دينها المترتب على العراق والبالغ (7) مليار دولار، وتوجهت بثقلها السياسي والاقتصادي الى العراق وبدأت الاستثمارات الإماراتية تتطور بشكل ملحوظ في العراق[41].

لقد خضعت الدولة الخليجية منذ القرن التاسع عشر لعدة مراحل من التطور ساهمت فيها عوامل التاريخ والأطماع الدولية والإقليمية والصراعات الداخلية في تشكيل هوية الدولة الخليجية، لتكون كما هي عليه الآن. أيضاً اتسمت الدولة الخليجية منذ مرحلة التأسيس وحتى قبيل احتلال العراق بالاعتماد على الثروة النفطية، وهو ما جعلها تعتمد دائماً على القوى الأجنبية في دعمها سياسياً واقتصادياً وظهر ذلك جلياً عند تشكيل التحالف الدولي لإنهاء سيطرة العراق على الكويت في العام 1991، وتعزيز التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج ليكون سمة جديدة من سمات الدولة الخليجية. فأصبح للولايات المتحدة سطوة واضحة على صانع القرار الخليجي[42]، وبالتالي فان دعوات الولايات المتحدة العلنية التي تنصح بها دول الخليج للتعاطي مع العراق يمكن تفسيرها على أنها لغرض إعلامي، أكثر من كونها دعوات جدية تتناسب مع ثقل الولايات المتحدة الواضح في سياسات دول الخليج في مسائل مشابهة.

4– أمكانية انضمام العراق الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدوافع والمعوقات

يعد العراق واليمن جغرافيا ضمن منطقة الخليج العربي، وبالتالي من الممكن دخول أي من الدولتين أو كلاهما الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في المستقبل، إلا أن العراق اقرب لإمكانياته الاقتصادية والبشرية.

بعد انبثاق المجلس عام 1981 أبدى العراق تحفظاً نسبياً إزاء المجلس انعكست في تصريحات وزير الخارجية العراقية سعدون حمادي الذي قال: "**أن العراق مقتنع بإطار الجامعة العربية، وان مثل هذا التحالف ينبغي تنفيذه ضمن هذا الإطار**" وأضاف: "**إننا سوف لا نقف على إي حال ضد هذا المشروع**" في حين اعتبرت دولة اليمن الشمالي سابقا عدم دعوتها إلى المشاركة في المجلس، إساءة لها واتهمت دول المجلس بالاتجاه نحو خلق كيانات ومحاور إقليمية تهدد التضامن العربي. إما اليمن الجنوبي فإنها لم تعترض على قيام المجلس[43].

وقبل التعاطي مع احتمالية دخول العراق الى المجلس لابد من فهم الأطر القانونية لدخوله، فالمادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس تنص على أن المجلس يتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض في الرابع من شباط/ فبراير 1981[44]. لذا فان تحديد أعضاء المجلس من دون فتح باب العضوية ضمن ضوابط معينة يعني أن العضوية في مجلس التعاون مغلقة على الدول الست وفي هذه الحالة فان انضمام العراق يستدعي أولا تعديل النظام الأساس للمجلس.

منذ تأسيس المجلس لم يقدم العراق طلبا رسميا بالانضمام، لكن بعد تغير نظام الحكم في العراق طالب العراق، بالحضور الى اجتماعات المجلس بصفة مراقب أسوة ببعض الدول التي تحضر اجتماعات المجلس بهذه الصفة، وهذا ما أكده الدكتور محمد الدليمي وزير الدولة العراقي للشؤون الخارجية[45]، كما بدأت تظهر بعض الأصوات العراقية التي تطالب بانضمام العراق للمجلس. وقدر تعلق الأمر بوجهة النظر الخليجية إزاء احتمالية انضمام العراق الى المجلس، فقد تباينت بين التحفظ والترحيب؛ فقد رفض الأمين العام لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية، الإجابة على سؤال حول الموقف من الرغبة العراقية بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، التي كان الرئيس السابق لمجلس الحكم

الانتقالي العراقي "ابراهيم الجعفري" قد عبر عنها في أغسطس/ آب 2003، بحسب ما ذكرته مجلة (المجلة)[46]، إلا انه أكد على أن العراق ما يزال غير مهيأً في هذه المرحلة للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، لاسيما أن المجلس يحكمه نظامه الأساس ومعايير محددة[47]، وفيما يخص وجهة النظر الأمريكية فقد عبر عنها وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس (Robert Gates) في منتدى حوار المنامة (وهو مؤتمر حول امن الخليج نظمته مملكة البحرين بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS) للفترة من الثاني عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2008 ولغاية الرابع عشر منه بمشاركة مسؤولين من (25) دولة بينهم الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والعراق) حيث دعا في كلمته دول الخليج العربية الى ضم العراق الى مجلس التعاون الخليجي[48] وقد رد العطية على دعوة غيتس في مؤتمر صحفي على هامش المنتدى قائلا: "**دول المجلس أخذت خطوات في تجاه بغداد من خلال إعادة التمثيل الدبلوماسي وتفعيل التعاون بين العراق وبعض مؤسسات المجلس لكن الظرف غير مهيأ لضم العراق لمجلس التعاون**"، كما قال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد آل خليفة: "**أعطونا فرصة لاستكمال بناء مؤسسات المجلس ومن ثم نناقش انضمام العراق له**"، وقد كانت هناك أصوات مرحبة بدخول العراق حيث قال علي صالح الصالح وزير التجارة البحريني: "**إذا رأى قادة الدول الخليجية جدوى هذه الخطوة، فإن الشروط تنطبق على العراق لينضم الى المجلس وبإمكانه أن يكون عضوا فاعلا**"، وأضاف الصالح في تصريحات للصحافيين على هامش الملتقى السابع لرجال الأعمال العرب الذي افتتحه ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في الثامن عشر من تشرين الأول /اكتوبر 2003 : "**إن العراق مُهيأ لدخول منظومة مجلس التعاون الخليجي ولديه إمكانيات كبيرة**"، مشيرا الى إن العراق كان عضوا في عدد من المنظمات الإقليمية الخليجية قبل عام 1990. كما قال: "**اعتقد إن العراق مهيأٌ لدخول مجلس التعاون الخليجي سواء بشكل جزئي أو بشكل كامل... وانه بلد يطل على الخليج وكان يشارك في عدد من المنظمات الإقليمية مع دول الخليج الست من قبل... هناك إحساس بالمسؤولية حيال دور العراق خليجيا ونتمنى ان يعود العراق بلدا مستقرا مثلما كان من قبل**"[49].

كما صرح سفير البحرين في العراق صلاح المالكي: "**إن العراق امتداد طبيعي لمجلس التعاون،غير أن انضمامه حالياً يبقى موضع تشاور بين قادة دول المجلس**"[50]. وفي هذا الصدد قال الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الإعلام والثقافة بدولة الإمارات، إن مجلس التعاون ليس ناديا مغلقا وان العراق واليمن يمكن ضمهما الى المجلس إذا توفرت الشروط المواتية لذلك. وكان الشيخ عبدالله يجيب عن أسئلة وجهت إليه عقب المحاضرة التي ألقاها في مؤتمر "**الخليج.. تحديات المستقبل**" الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، في كانون الثاني/يناير 2004 وأضاف الشيخ عبدالله، أن دولا في أوروبا احتاجت الى سنوات من التأهيل لتصل الى المستوى الذي يؤهلها الى الانضمام الى الاتحاد الأوربي، كما أن دولا أخرى ماتزال قيد التأهيل، وأضاف: "**إن العراق يمكن أن يكون في المستقبل القريب اقرب للانضمام المجلس من اليمن**"، وانتقد الشيخ عبدالله أداء جهاز الأمانة العامة لمجلس التعاون وأضاف قائلاً: انه لا يملك الحرفية المناسبة للتعامل مع قضايا التعاون الخليجي واقترح أن تنشئ الأمانة العامة مركزا للدراسات لإثراء مسيرة العمل الخليجي المشترك بالمعلومات التي تعينه على أداء مهامه[51].

تمثل احتمالية انضمام العراق إلى مجلس التعاون توسعا مهما لإمكانيات المجلس على جميع الأصعدة بوصفه كتلة اقتصادية مهمة، فضلا عن مضاعفة سكان المجلس ليصل إلى حوالي (65) مليون نسمة، يمثلون حلا للمخاطر الديموغرافية (Demographic Threat) التي نتجت لقلة المواطنين مقارنة بالوافدين من العمالة الأجنبية، وبذلك يمكن أن يؤدي العراق بثقله السكاني إلى نوع من أنواع التوازن، فضلا عن الثقل الاقتصادي الذي سيتمتع به المجلس بعد انضمام العراق إليه، ويكفي أن نعرف أن المجلس سيمتلك حوالي (57٪) من إجمالي احتياطي النفط في العالم (بغض النظر عن الآبار الضخمة التي يتوقع الخبراء وجودها في العراق) وحوالي (20٪) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي[52]، وبذلك لن يكون العراق عبئا على المجلس، بل سيشكل مع المجلس كتلة اقتصادية هائلة، على عكس دولة مثل اليمن تعاني من مشاكل اقتصادية مزمنة، كما أن العراق يملك موارد بشرية مهمة في شتى المجالات[53]، فضلا عن ذلك هناك إمكانية للإفادة خليجيا من الموارد المائية العراقية،

فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقع دون خط الفقر المائي، فمعظم أراضي دول مجلس التعاون والبالغة مساحتها (2.667) مليون كم^2 جافة وصحراوية، وما يزيد المشكلة سوءاً هو التزايد المضطرد في عدد السكان، وفي النمو العمراني الهائل لهذه الدول نتيجة لمواردها المالية الكبيرة، وبالتالي فهي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه الصالحة للشرب والزراعة والصناعة[54]، كما إن دخول العراق الى المجلس ستتيح لرأس المال العراقي الضخم أن يعزز قدرات المجلس الاستثمارية، فضلا عن أن العراق يمثل سوقا واسعا لدول المجلس حاليا وعند انضمامه سيسهم في اعتماد سياسة التكامل الشامل الذي يدخل بلدان دول الخليج الى منظومة الإنتاج الشامل (Mass production) للصناعات الإستراتيجية، كما سيساعد العراق دول المجلس على إنشاء منظومة أمنية معتمدا على الطاقات المعرفية والخبرات العسكرية العراقية وبذلك تنتفي الحاجة الى الشركات الأمنية الأجنبية المعتمدة حاليا في دول الخليج، ويمكن للعراق أن يساهم في بناء هياكل الاقتصاد الحر بغية وضع برامج حماية للاقتصاد المحلي من تداعيات أزمات الركود، وفي مجال العلاقات الدولية والجهد الدبلوماسي فأن العراق يملك منظومة دبلوماسية واسعة من الممكن أن تعزز من قدرات المجلس في مجال السياسة الخارجية[55].

ولكي تكون الأمور منطقية، وقبل التفكير في حصول اندماج عراقي مع محيطه الخليجي، تبقى احتمالية انضمام العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستلزم في المقام الأول جاهزية العراق لمثل هذه الخطوة، من خلال تماسكه الداخلي وبناء مؤسساته ووضوح توجهات نظامه السياسي(هناك مفارقة بين العراق ودول الخليج العربي الأخرى، فدول الخليج تتمتع باستقرار سياسي منذ نشأتها على العكس من العراق الذي شهد خمسة أنظمة مختلفة خلال اقل من قرن)، وملامح اقتصاده وتطوير تشريعاته ولاسيما فيما يخص قانون الاستثمار(يمكن الإفادة من قوانين الاستثمار المعمول بها في تركيا والتي تمنح دول الخليج العربي امتيازات خاصة). خلاصة القول يبدو أن انضمام العراق الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليس بالأمر الهين لكن من الممكن تحقيقه بضغوط أمريكية لحث دول الخليج على قبول العراق ضمن المنظومة الخليجية[56]، خاصة بعد معاودة العراق الانضمام الى

مؤسسات خليجية استبعد منها بعد إحداث 1990[57]، وفي رأينا انه كلما انضم العراق الى مؤسسة خليجية فقد تقدم خطوة باتجاه الانضمام الى مجلس التعاون.

5- امكانية تطور العلاقات السياسية العراقية- الخليجية

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من تحولات برزت محددات جديدة تحرك العلاقات العراقية — الخليجية باتجاه التطور المنشود أو القطيعة والركود، أهمها طبيعة علاقات العراق مع إيران ومدى التدخل الإيراني بالشأن العراقي. ولا يخفى على احد أن دول مجلس التعاون تقع بين قطبي المنطقة (العراق وإيران) ولطالما وقعت المملكة العربية السعودية والكويت تحت تأثير القلق من العراق، بينما كانت باقي دول المجلس تخشى من النفوذ الإيراني[58]، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل دول الخليج لم تكن ترغب في تفكك وانهيار العراق، لأنها تعلم أن ذلك سيكون من مصلحة إيران؟[59] أم أنها لم تكن تتصور خطورة خروج العراق من المعادلة الخليجية كقوة تضاهي قوة إيران؟ فبعد تعثر المشروع الأميركي في العراق وتخلخل وضع الأمريكان في العراق و منطقة الخليج العربي تعزز الانفراد الإيراني في منطقة الخليج كقوة إقليمية[60]، وبهذا فان اطر صياغة السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون تجاه العراق وقضايا المنطقة، أخذت تضع متغير طموحات إيران في الحسبان، وتحاول أعادة ترتيب سياساتها وفق المعطيات الجديدة وبالتالي فان سياسات معظم الدول العربية تغيرت سلبا تجاه إيران خاصة السعودية ومصر[61]. لقد أثار الدور الإيراني الراهن في العراق، هواجس الخليجيين على أكثر من صعيد ، خاصة بعد التنسيق الأميركي- إلا يراني حول الملف الإيراني، الذي ترجم بسلسلة اجتماعات أمنية، عقدت بين الطرفين في بغداد[62]، فقد انتقدت المملكة العربية السعودية السياسة الأمريكية في العراق ووصفتها بأنها تقدم العراق لإيران "على طبق من ذهب"، إلا أن بعض النخب العراقية توعز الوجود الإيراني في العراق الى ضعف الوجود العربي[63].

وقد أيدت الإدارة الأمريكية هذا الطرح حيث قال وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في مقر القيادة المركزية الأمريكية "**إن على دول الخليج أن تتواجد في العراق لتوقف المد**

الإيراني"[64] إلا أن الموقف الأمريكي تجاه إيران يثير أكثر من تساؤل! وما تعامل الولايات المتحدة مع التجاوزات الحدودية الإيرانية على العراق إلا دليل على مدى التهاون الأمريكي مع سياسات إيران تجاه العراق وباقي دول الخليج.

ومن المحددات المهمة للعلاقات العراقية– الخليجية، مستوى المخاوف الخليجية من تأثير الأحداث في العراق على التركيبة الاجتماعية لهذه الدول خاصة وان التركيبة الاجتماعية لدول الخليج مشابهة للمجتمع العراقي الى حد كبير وهي تعلم أن أي خلل يصيب المجتمع العراقي لابد وان ينعكس عليها، وبهذا يبقى صانع القرار الخليجي متخوف من الاندماج مع العراق في ظل ظروفهِ الحالية[65].

وفيما يخص السياسة العراقية تجاه عملية التقارب العراقي _ الخليجي فقد طرحت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الاحتلال صيغا مختلفة لأطر التعاون مع دول الخليج العربي؛ واهم ما طرح ما كشف عنه الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في كلمة له في معهد السلام الأمريكي في واشنطن في العاشر من كانون الأول/ديسمبر 2008، عندما أعلن عن مقترح الحكومة العراقية لإنشاء تكتل إقليمي يضم المملكة العربية السعودية والكويت والأردن وسوريا والعراق وتركيا وإيران، وربما دول خليجية أخرى فيما بعد، وقال الدباغ بأن هناك مناقشات غير رسمية جرت مع سوريا وتركيا والكويت دون أن يبين ردود أفعال حكومات هذه الدول على المقترح، أن الحكومة العراقية بطرحها لهذا المقترح تعبر عن رغبتها في أعادة النظر في علاقات العراق الإقليمية وتقويم هذه العلاقات بما ينسجم والمصلحة العراقية، كما يبدو أنها سئمت من العلاقات الدبلوماسية العقيمة منذ الاحتلال وكما قال الدباغ في كلمته: "**حان الوقت للعراق وأيضا لشركائه أن يفكروا بحقبة جديدة بشأن دور العراق في المنطقة بعد خمس سنوات صعبة**" فالجهود الدبلوماسية العراقية على المستوى الإقليمي المزوجة بالدعم السياسي الأمريكي للفترة الماضية لم تثمر سوى عن مجموعة دول الجوار التي أنشأت عام 2003 للمساعدة على تحقيق استقرار البلاد بعد الغزو الأمريكي والتي أثبتت عدم نجاحها لعدم تجانس سياسات واستراتيجيات ونظرة أعضاء المجموعة تجاه العراق كما أن محاور المبادرة كما ذكر الدباغ تتضمن إزالة الحواجز في طريق التجارة

وحرية انتقال السلع والأفراد، وتقاسم موارد المياه والكهرباء، والتكامل الأمني، والتوصل لاتفاقات بشأن تقاسم حقول النفط،وإطلاق مشروعات مشتركة للبنية التحتية[66].

وقبل التفكير في أي تقارب عراقي– خليجي، هناك بعض المعوقات التي يجب إيجاد حلول لها ولاسيما مع دولة الكويت، التي مازالت تتوجس من العراق على الرغم من مرور عقدين على الاجتياح العراقي للكويت، الذي كانت آثاره مدمرة على العراق، أكثر من الكويت، لذا فان السياسة الكويتية تجاه العراق بنيت على أساس أن جار ضعيف ممزق لاينفع ولايضر خير من جار قوي وان نفع!! فضلا عن الديون والتعويضات التي سلم العراق للكويت على أثرها مليارات الدولارات وهي تطالب بما تبقى حتى أخر دولار (في حين أن دولا أجنبية تنازلت عن كامل دينها المستحق على العراق) ناهيك عن ذلك، فالكويت تثير مسألة ترسيم الحدود بين فينة وأخرى، وتشكك بمدى التزام العراق بالاتفاقات في هذا المجال[67]. وقد طالبت الكويت بسبب ذلك من منظمة الأمم المتحدة بعدم إخراج العراق من الفصل السابع، مدعومة بصمت أمريكي مستغرب تجاه هذه القضية.

فضلا عن ذلك يرد موضوع الأسرى الكويتيين في العراق بين حين وأخر وهذا الموضوع مثير للاستغراب أيضا، فقد عين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي انان دبلوماسي روسي متقاعد اسمه يوري فورنوتسوف في شباط/ فبراير 2000 لمتابعة الموضوع لكنه لم يصل الى شيء، خاصة وان العراق كان يؤكد عدم وجود أي أسير كويتي (وبعد الاحتلال لم يتم العثور على أي أسير كويتي)[68]، وبالتالي يجب أن يقفل هذا الموضوع نهائيا.

وفيما يخص موضوع الكويت ترى بعض النخب العراقية أن استغلال الكويت لظروف العراق الحالية لفرض أمور تكون واقعا مستقبليا أمر ليس من مصلحة الكويت، إن كانت تبحث عن استقرار في علاقاتها مع العراق، حيث تستعجل الكويت بترسيم الحدود وتفعيل القوانين في هذا المجال دون أن تسعى لأمور لها أهمية على ما تسعى إليه الحكومة الكويتية، فتحيل مسألة الديون الى البرلمان الكويتي في مناورة سياسية واضحة[69].

إن موقف الكويت يصعب تفسيره، خاصة وان الكويت عليها إيجاد صيغة لترتيب علاقاتها مع العراق وطي صفحة الماضي، والحذر من تناسي معطيات التاريخ القريب، وفي المقابل يجب على العراق تبني سياسة مدروسة من شأنها أن تعيده إلى محيطه الخليجي،

فضلا عن مستوى علاقاته مع الولايات المتحدة والتي تمثل تحديا لأي دولة تريد بناء علاقات مع دول الخليج العربي، الذي يمثل مسرحا لتواجد أمريكي دائم[70]، حيث ستبقى الولايات المتحدة محددا مهما لمستوى علاقات العراق مع باقي دول الخليج خاصة وان دول الخليج تعتقد أن وجود القوات الأمريكية ضمانة لاستقرار الخليج العربي[71]، ولابد وان يلتفت سياسيو العراق ودول الخليج الى عدم اختصار علاقات الدول بعلاقات أمزجة القيادات، ووجهات نظرهم كما هو حاصل عربيا، فعلى سبيل المثال عندما استضافت دول الخليج بعض الكفاءات العراقية التي كانت تعمل مع النظام العراقي السابق كوزير الخارجية العراقية السابق الدكتور ناجي صبري، الذي يعمل (حاليا) مستشارا في وزارة الخارجية القطرية، الأمر الذي لم يكن محل ترحيب من الحكومة العراقية[72]. وهذا يعطي مؤشرا واضحا أن السياسات مازالت تبنى على أسس ضيقة يمكن تجاوزها.

خلاصة القول؛ أن على الخليجيين التعامل مع العراق بمنطق واحد في أيام الضعف والقوة، وهذا يصب في مصلحة الطرفين ليعزز الثقة المتبادلة، كما أن دمج العراق في محيطه الخليجي سيعزز الاستقرار في منطقة الخليج، فالعراق يحتاج إلى منفذ بحري يتناسب مع متطلبات البلاد وحجمها وان ساحله الضيق على الخليج العربي سيبقى سببا لحدوث أزمات مستقبلية، لكن كل ذلك مرهون بما ستؤول إليه الأمور في منطقة الخليج العربي، وما هو تأثير العراق المعاد تشكيل نظامهُ السياسي من جديد، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف خروج الاحتلال الأمريكي من العراق[73].

خاتمة واستنتاجات

منذ تأسيس العراق الحديث عام 1921، ودول الخليج العربي الأخرى على فترات متعاقبة، بقيت العلاقات بين الطرفين بين مد وجزر، فكانت مستقرة حينا ومتوترة أحيانا كثيرة، وخلال العهد الملكي في العراق (1921– 1958) كانت جل العلاقات العراقية–الخليجية مع السعودية لاعتبارات عدة؛ أهمها ثقل البلدين السياسي والاقتصادي فضلا عن المشاكل الحدودية التي طرأت بينهما على اثر تحولهما الى دول قطرية كما إن السعودية كانت الدولة الخليجية الوحيدة المستقلة الى جانب العراق، حتى استقلال الكويت سنة 1961، حيث طرأت مشكلة المطالبة العراقية بالكويت، مما جعل علاقاتها تتوتر مع

العراق، إلا أن وطأة الأمر خفتت بعد الاعتراف بها كدولة مستقلة من قبل العراق في سنة 1963.

بعد عام 1968 أصبحت الدول الخليجية تخشى من توجهات العراق، لكن هذا لم يمنع دول الخليج من الوقوف الى جانب العراق في حربه مع إيران، ولا نغالي بقولنا أن دول الخليج وقفت الى جانب مصالحها من خلال دعمها للعراق الذي أوقف الطموح الإيراني.

وعلى اثر أزمة الخليج واجتياح القوات العراقية للكويت وحرب الخليج الثانية (1990-1991) وما ألت إليه الأمور بعد ذلك، تدهورت العلاقات العراقية_ الخليجية ولم تنفع الجهود القطرية لردم الهوة وذلك لآتها جاءت قبيل الغزو الأمريكي للعراق، الذي غير جميع المسارات قبل الاحتلال وبعده خاصة بعد الفشل الأمريكي في العراق، وبالتالي بقيت دول الخليج تتعامل بتحفظ مع العراق المعاد تشكيل نظامهُ السياسي، ومن هنا فان طبيعة العلاقات العراقية_ الخليجية تبقى مرهونة بالسياسة التي سيتبناها العراق تجاه دول الخليج العربي ومدى قبول الخليجيين لها فضلا عن السياسة التي ستنتهجها دول الخليج تجاه العراق. ومن خلال هذا البحث تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1- لقد شهد العراق تبدلات سياسية عدة منذ تأسيسه، على عكس دول الخليج التي تتميز باستقرار سياسي متميز عن الدول العربية الأخرى.

2- لقد شكل اختلاف الأيدلوجيات احد أهم العقبات التي لم تسمح بتنامي العلاقات العراقية_ الخليجية.

3- ان انضمام العراق الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيجعل من المجلس قوة اقتصادية عالمية، لذا فان الولايات المتحدة غير جادة في دفع دول الخليج لضم العراق، لان ذلك سيؤثر على مصالحها.

4- لو حذت دول الخليج حذو دولة الإمارات في تعاملها مع العراق فان ثقلها داخل العراق كان من الممكن إن يكون ذا تأثير اكبر مما هو عليه الآن، خاصة بعد إطفاء الإمارات لديونها المترتبة على العراق.

5- إذا رغب العراق في أن يكون ضمن محيطه الخليجي وانتمائه العربي، فعليه بناء علاقاته مع إيران على أساس الثوابت الوطنية والمصالح المتبادلة، وهذا ما سيحدد مدى قبول العراق خليجيا، فدول الخليج تنظر إلى العراق بأنه من الممكن أن يكون ضمانة عن

النفوذ الإيراني المتنامي في منطقة الخليج العربي، والذي سيحدد ذلك طبيعة العلاقة بين حكومتي بغداد وطهران.

The Future of Iraq's Relations with The Gulf States In The political Aspect

By: Mr. Mithaq Khyrallah Jalud
Assistant lecturer/Regional Studies Centre/

Abstract

Although Iraq represent a part of Gulf states ,but the difference in ideologies was always the direct obstacle in the process of in targeting Iraq with its Gulf. But one who follows both Iraqi and Gulf affairs will know that the existence of Iraq within a Gulf system may make the regional bloc one of the most important ones in the middle East. moreover, it will have an international effect. But all this may be guaranteed the Seriousness of both leaderships.

From have, the nature of Iraqi-Gulf relations stay dependent on the policy adopted by Iraq towards Gulf states. Also the Seriousness of these states in dealing with Iraq in accordance of to a new political mechanism.

الهوامش والمصادر

(1) ميثاق خيرالله جلود،" مستقبل العلاقات السياسية العراقية_ الخليجية "، نشرة تحليلات استراتيجية، السنة (3)، المجلد (3)، العدد (44)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، حزيران 2009 ص1.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية– السعودية 1920–1931 دراسة في العلاقات السياسية، (بغداد، 1976).

(3) ميثاق خيرالله جلود،" اهمية تطوير العلاقات العراقية– السعودية في المجال السياسي"، تشرة متابعات إقليمية، السنة (6)، العدد (6)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، حزيران 2009، ص1.

(4) الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية – الشعبة الشرقية (سري) الرقم ش/6/741/741، بتاريخ 14 آذار 1955، م/ تعقيب متحدث بلسان وزارة الخارجية السعودية على مناقشات مجلس النواب العراقي حول الميثاق العراقي التركي، وثائق الخارجية العراقية، الدائرة السياسية 1930–1958، محفوظة في مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، سجل رقم (1).

(5) عزة النص، الوطن العربي الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية، دار اليقظة للطباعة العربية والتأليف والترجمة والنشر، (دمشق ، 1959م)، ص89.

(6) جلود، أهمية تطوير، ص2.

(7) المصدر نفسه، ص 2.

(8) محمد عبدالرحمن يونس،" التحديات التي تواجه العلاقات العراقية _ الكويتية 2003- 2006 "، وقائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الإقليمية (العراق ودول الجوار) للفترة 20- 21 كانون الاول 2006، جامعة الموصل، 2007، ص110–111.

(9) جلود، اهمية تطوير، ص2–3.

(10) المصدر نفسه، ص3.

(11) اسماعيل صبري مقلد، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ط1، الربيعان للنشر والتوزيع، (الكويت، 1984)، ص191–192.

(12) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية 1967–2000 ،ط1، دار الساقي،(بيروت، 2003)، ص181.

(13) علي عبدالحسين عبدالله، امن الخليج في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية 1968–1991، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، (الجامعة المستنصرية، 2004)، ص81 ؛ هاشم، المصدر السابق، ص184.

(14) هاشم، المصدر السابق، ص187.

(15) جلود، اهمية تطوير، ص4.

(16) James A Russel, "Searching For A Post Saddam Regional Security Architecture", Middle East Review of International Affairs, VOL. (7), NO.(1), March 2003, P24.

(17) ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2006)، ص 447 – 448 ؛ نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1996)، ص 83-85.

(18) ميثاق خيرالله جلود، العلاقات الخليجية– التركية 1973- 1990، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، 2008)، ص306.

(19) خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مرت أسعار النفط بتقلبات عديدة فوصل سعر البرميل الى (40) دولار عام 1974، الا انه تراجع عام 1989 الى (18) دولار ومن ثم (7) دولارات مع بداية عام 1990،" الجائزة السيطرة على النفط" تقرير عرض على قناة العربية الفضائية بتاريخ 25 تموز 2005 (إنصات للباحث).

(20) سعدون حمادي،" السعودية وأنظمة الخليج استخدمت النفط كسلاح ضد العرب ولصالح أعدائهم"، صحيفة الجمهورية (بغداد)، العدد (8198)، 20 ايار 1992.

(21) فكرت نامق عبدالفتاح العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وامن الخليج العربي دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2001، ص 184.

(22) جلود، العلاقات الخليجية، ص163.

(23) وثائق، وثائق الامم المتحدة، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء: www.moqatel.com

(24)

(25) جلود، مستقبل العلاقات، ص1.

(26) Robert B. Blanke," An Aerospace Power Engagement Strategy For Iraq And The Persian Gulf After Sanctions", A Research Report submitted To Maxwell Air Force Base,(Alabama, 2001), pp1-2.

(27) ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات: دعوة إلى امن عربي إسلامي في الخليج، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ، 2004)، ص95.

(28) جلود، مستقبل العلاقات، ص2.

(29) مجموعة مؤلفين، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات (29)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابوظبي، 1999)، ص15.

(30) جلود، اهمية تطوير، ص4.

(31) على مدى العقد المنصرم كان لدولة قطر جهود كبيرة للتوسط في الأزمات التي أخذت تعصف بالدول العربية، لمزيد من التفاصيل ينظر: ميثاق خيرالله جلود، "الدبلوماسية القطرية في المنطقة

العربية من خلال الأزمة اللبنانية، تشرة تحليلات ستراتيجية، السنة (3)، المجلد (3)، العدد (35)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ايلول 2008.

(32) صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (8288)، 7 اب 2001.

(33) جلود، مستقبل العلاقات، ص2.

(34) Jon B. Alteman, "Iraq And The Gulf States The Balance Of Fear", Special Report, United States Institute Of Peace, Washington, p5: www.usip.org

(35) لمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الشرق الأوسط، العدد (9457)، 19 تشرين الاول 2004 ؛ صحيفة الشرق الاوسط، العدد (9571)، 10شباط 2005 ؛ صحيفة الشرق الاوسط، العدد (11114)، 3 ايار 2009 ؛ موقع BBC :

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7591000/7591291.

– موقع منتديات شبكة الاعلام العربية:

http://forums.moheet.com/showthread.php?t=27545

(36) جلود، اهمية تطوير، ص5.

(37) علي الهاشمي،" من يسعى لعرقلة التقارب العراقي الخليجي" موقع شبكة النبأ المعلوماتية:

http://www.annabaa.org/nbanews/58/132.htm

(38) موقع مرافىء:

http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=10665

(39) جلود، اهمية تطوير، ص5.

(40) جلود، مستقبل العلاقات، ص2.

(41) موقع قناة العربية الفضائية:

http://www.alarabiya.net/articles/2008/07/06/52641.htm

(42) Alteman, Op. Cit., p1-8.

(43) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1996)، ص124-125.

(44) وثائق، وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موسوعة مقاتل من الصحراء.

(45) موقع شرق برس: www.asharqpress.com/SiteNews/details.php?docId=1878

(46) موقع وكالة CNN الاخبارية:

http://arabic.cnn.com/2003/middle_east/9/28/iraq.gcc/index.html

(47) موقع وكالة شيخوا الاخبارية:
www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-12/14/content_779655/

(48) واثق محمد براك، "الدعوة العراقية لإنشاء تجمع إقليمي خيار استراتيجي اما مبادرة سياسية"، نشرة الراصد الإقليمي، العدد (24)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني 2009، ص3.

(49) صحيفة الشرق الأوسط، العدد (9091)، 19 تشرين الاول 2003.

(50) براك، المصدر السابق، ص3.

(51) صحيفة الشرق الاوسط، العدد (9177)، 13 كانون الثاني 2004.

(52) جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي : دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، سلسلة محاضرات الامارات (90)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابوظبي، 2005)، ص 23-24.

(53) جلود، مستقبل العلاقات، ص3-4.

(54) طرحت فكرة تزويد دول الخليج بالمياه العراقية في عدة مرات، فقد قدمت شركة (الكسندر جب وشركائه) البريطانية مشروعا في عام 1945 بدعوة من الرئيس الأمريكي هاري ترومان 1945 – 1953 لمد انابيب مياه من نهري دجلة والفرات إلى شبه الجزيرة العربية، ثم وفي بداية الخمسينات طرحت دراسة مشروع تزويد الكويت بالمياه من جانب العراق، على أساس أن تقوم به شركة بريطانية فرنسية بعد ذلك طرحت دراسة أخرى تقدمت بها شركة (دوررش كيرمان ديسبار) الالمانية الغربية عام 1957، وفي الرابع من تشرين الأول عام 1963 تم التوقيع على اتفاقية بين العراق والكويت لسحب المياه من شط العرب، وفي عام 1978 قدم العراق دراسة لتزويد دول الخليج بالمياه وفي تشرين الثاني عام 1982، قُدمت دراسة لمشروع مد أنبوب مياه من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقام المشروع على أساس مد خط أنابيب من الاسكندرونة إلى الموصل وبغداد والبصرة ثم إلى الكويت ومنها إلى الظهران والرياض ومكة وجدة والمدينة المنورة، وأخيرا طرحت الفكرة مرة اخرى عام 1989، الا ان أي من هذه المشاريع لم يرى النور لأسباب عدة أهمها التجاذبات السياسية المستمرة بين العراق ودول الخليج العربي، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد جواد علي المبارك، اثر المياه في العلاقات بين الدول– دراسة في مكامن الصراع أو التعاون بين دول الشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص 52؛ المياه في الشرق الأوسط الواقع والتحديات، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، (أبو ظبي، 2000م)، ص 32 ؛ طارق المجذوب، "العلاقات العربية– التركية الراهنة التعاون العربي التركي في مشاريع البنية التحتية المياه والطاقة الكهربائية"، مجلة المستقبل العربي، العدد (188)، السنة (17)، مركز دراسات

الوحدة العربية، (بيروت، 1994)، ص94؛ ريان ذنون العباسي،" ازمة المياه في منطقة الخليج العربي والبدائل المقترحة لحلها"، نشرة تحليلات استراتيجية، السنة (2)، المجلد (2)، العدد (14)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، شباط 2007، ص 2-6 ؛ صحيفة أضواء الأنباء، العدد (20)، 10 حزيران 1987.

(55) كريم الوائلي" العلاقات العراقية- الخليجية انماط ومستويات يفرضها الواقع"، موقع النور: http://www.alnoor.se/article.asp?id=63531

(56) جلود، مستقبل العلاقات، ص3.

(57) Oliver Pearce," The GCC And Iraq What`s Happening", Arab Comment: arabcomment.com/2008/the-gcc-and-iraq-whats-happening/

(58) رسل، المصدر السابق، ص15.

(59) Russel, Op. Cit., p25.

(60) مهنا الحبيل،" الخليج الجديد وانهيار مجلس التعاون"، موقع المصدر اون لاين: www.almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=11&news_id=2379

(61) "New Iraq and the Persian Gulf political- security Architecture": http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/18426/

(62) عبد الجليل زيد مرهون، "متغيرات الامن في الخليج "، موقع قناة العربية: www.alarabiya.net/views/2007/08/10/37684/

(63) الهاشمي، المصدر السابق.

(64) Al Pessin," Gates Calls on Persian Gulf States to Help More in Iraq", Afghanistan", VOA News, 23 Joun 2009: www.VOANews.com

(65) Alteman, Op. Cit., p4.

(66) براك، المصدر السابق، ص2-3.

(67) الهاشمي، المصدر السابق.

(68) Mary Ann Tetreault," Kuwait`s Unhappy Anniversary", Middle East Policy, Vol. (VII), No.(3), Joun 2000, P.71-72.

(69) الهاشمي، المصدر السابق.

(70) جلود، مستقبل العلاقات، ص3.

(71) Kenneth M. Pollack, "Securing The Gulf", New Uork Times, 17June 2003.

(72) Alteman, Op. Cit., p9-10.

(73) جلود، مستقبل العلاقات، ص4.